دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المباني التراثية والهوية العمرانية لمدينة السلط -الأردن
المصدر:	المجلة الأردنية للتاريخ والآثار
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	الحبيس، محمود عبدالله محمد
المجلد/العدد:	مج 5, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	ربيع الثاني / آذار
الصفحات:	91 - 116
رقم MD:	139347
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	حماية التراث ، التاريخ ، السلط - الأردن، التضاريس، التراث المعماري، الموقع الجغرافي، الآثار، المباني، التجديد الحضري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/139347

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المباني التراثية والهوية العمرانية لمدينة السلط - الأردن

محمود عبد الله محمد الحييس *

ملخص

تمتاز مدينة السلط بطابع معماري متميز وفريد من نوعه في الأردن، وكان للوضع الطبوغرافي للمدينة أثر كبير في تشكيل نسيجها الحضري ووظيفتها التجارية والسكنية المرموقة. فعلى الرغم من وجود الأبنية التراثية المتميزة بأسلوب بنائها ومواد إنشائها وطرق تشييدها وجمال تكوينها الداخلي والخارجي، فإنها تعاني من ضغوط التوسع والتغير الوظيفي.

يؤكد هذا البحث ضرورة المحافظة على المباني التراثية (heritage buildings) والهوية العمرانية (urban identity) لمدينة السلط القديمة، كموروث حضاري فريد، والعمل على جعل التراث جزءا لا يتجزأ من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لخطة مدينة السلط الكبرى. وضع البحث مقترحات تؤدي بدورها إلى تخفيف الضغط عن المنطقة المركزية للمدينة وتدفع بالتوسع العمراني في اتجاهات تحافظ على هيكلة المدينة كمركز إداري، واقتصادي لمحافظة البلقاء. وخلص البحث إلى ضرورة تبنى سياسات تنفيذية تمكن البلدية من إعداد آلية لتشجيع الاستثمارات في مشاريع تطوير المدينة والمحافظة على هويتها العمرانية ذات الطابع المحافظي التراثي وبالأساس المميز للمدينة.

كما يؤكد على ضرورة إجراء مسح شامل للمدينة، وتسجيل جديد للأبنية التراثية ومناطقها، ووضع سياسات خاصة بالتجديد الحضري وآلياته التي تعتبر جزءا مكملا لإعداد التصاميم الأساسية وتعديلاتها للمدينة كلها، وكذلك استحداث قسم متخصص لهذه المهام ضمن تشكيلات البلدية أو دوائر التخطيط العمراني.

الكلمات الدالة: الأبنية التراثية، الهوية التراثية في السلط القديمة.

المقدمة

تبعد مدينة السلط ٣٠ كم إلى غربي العاصمة الأردنية عمان وترتفع حوالي ٧٠٠ – ١٠٠٠ متر عن مستوى سطح البحر، باستثناء جبل يوشع الذي يرتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي ١٠٩٦م. فلكيا تقع على دائرة عرض ٣٢،٠٢ شمالا، وخط طول ٣٥,٤٣ شرقا[١]، ويبلغ عدد سكانها

* أستاذ مشارك، قسم التخطيط الإقليمي، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن. تاريخ استلام البحث ٦/ ١٠/ ٢٠١٠ م، وتاريخ قبوله للنشر ٩/ ١/ ٢٠١١م.

(١) يوسف عبيد، دليل مواقع المدن والقرى في الأردن، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان، ٢٠٠٥م، ص ٤٠؛ المركز الجغرافي الأردني، خارطة السلط الطبوغرافية، مقياس رسم ١ / ٢٥،٠٠٠، عمان، ١٩٩١م.

٧٢٥٨١ نسمة وعدد الأسر ١٤١٠٤ أسرة وعدد المساكن ١٧١٩٩ مسكنا وعدد المباني ٩١٤٨ مبنى، استنادا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠٠٤م[٢]، ويقطن في الأحياء المركزية القديمة (السلط القديمة) المتمثلة بالقلعة والسلالم والجدعة [٣]نحو ١٥٠٠٠ نسمة.

لم تحظ مدينة السلط من الناحية التراثية باهتمام الباحثين المحدثين بنفس القدر والاهتمام البحثي التي حظيت بها مجالات وموضوعات أخرى من المدينة، التي ركزت على دراسة الجوانب التاريخية أو السكانية أو الاجتماعية أو الخدمية أو الاقتصادية أو غير ذلك من الأبعاد والظواهر التي قدمت الماضي بصوره المختلفة، وكانت ذات أهمية وقيمة علمية، حيث انصب اهتمامها على التركيز والبحث في إبراز الجوانب التاريخية والديموغرافية لمدينة السلط والمراحل المفصلية التي مرت بها المدينة، كالتحليل المكاني للظاهرة التاريخية والتراثية وتقديم استشعار جماليتها، وقيمتها الفنية، والوقوف على البعد الزمني، والبحث في تلك الأزمنة، والوصول إلى التركيب الوظيفي لها، والبعد الجغرافي المرتبط بالمدينة من الجانب المكاني المحدد بجغرافيتها وبما تمتلكه من موارد مختلفة، واقتران التاريخ مع الجغرافية وفحص العناصر الأساسية لاستخلاص النتائج وتفسيرها، التي كانت العامل الذي شكلته الدراسة الجغرافية في دراسة المدن[٤]، ولعل اللافت للانتباه أن المدينة بموقعها الجغرافي قد ارتبطت بالبعد التاريخي من حيث نشأتها وتبعيتها الإدارية عبر الفترات التاريخية السابقة وصولا إلى عهد الإمارة الأردنية وتقسيم البلاد إلى مقاطعات وألوية، والى أن استقر عليه الحال في التقسيمات الإدارية عام ١٩٩٦م حيث قسمت الأردن إلى ١٢ محافظة إدارية، التي كان من بينها محافظة البلقاء التي شكلت مدينة السلط مركزها[٥].

استعرض الباحثون تاريخ السلط في مختلف العصور والقرون السابقة، وكذلك اهتموا بتوثيق مذكرات الرحالة الذين وصفوا الأحوال القائمة آنذاك، ومدلولات اسمها والموقع والآثار التي كشفت عن تحليل تاريخي مهم وتكوين أفكار عن تلك العصور وتعداد للمعالم الأثرية وتبيان ملامحها الجغرافية والتاريخية وأسماء القرى المحيطة بها والعائلات التي سكنتها أو وفدت إليها، وخاصة قدوم العائلات

---

(٢) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والمساكن ٢٠٠٤م، النتائج التلخيصية الأولية للمجتمعات السكانية، عمان، كانون الثاني، ٢٠٠٥م.

(٣) مؤسسة إعمار السلط، السلط : خطة عمل، حزيران، السلط، ١٩٩٠م، ص ٦، سيشار اليها لاحقا، مؤسسة إعمار السلط.

(٤) انظر: محمد عدنان البخيت، تاريخ مدينة السلط، مجلة الندوة، م٦، ع١، عمان، ١٩٩٥م؛ عبد الرحمن الحيارى، التركيب الوظيفي لمدينة السلط، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م؛ سحبان خليفات، السلط في التاريخ (المكان والسكان)، المجلة الثقافية، ع٤، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٤م، سيشار لاحقا الى، سحبان؛ محمد خريسات، دراسات في تاريخ مدينة السلط، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٧م؛ محمود أبو طالب، محمد خريسات، مصطفى الحيارى، تاريخ مدينة السلط عبر العصور، مؤسسة إعمار السلط، السلط، ١٩٩٩م، ص ١٩٩ – ٢١٧، سيشار لاحقا الى، أبو طالب وآخرون.

(٥) وزارة الداخلية، نظام التقسيمات الإدارية، عمان، الأردن، ١٩٩٦م.

الفلسطينية والشامية مثل النابلسية والمقدسية والشامية، والبحث في نشأة المدينة وتبعيتها الإدارية، ودراسة الجوانب الاقتصادية والسكانية والأمنية والدينية، وتناول الأحداث التاريخية والمعارك والصراعات التي حدثت أو تأثرت بها، إضافة إلى تناول أسلوب البناء للمنازل وتوزيع المساكن وبناء السوق ودور العبادة الإسلامية والمسيحية، وتبيان الأدراج والأزقة وإلقاء الضوء على قضايا التعليم والصحة، ومن اللافت للانتباه أن تخطيط المدينة خلال الفترة ١٨٨١ – ١٩٢٦م، يتفق والملامح العامة لتخطيط المدينة الإسلامية من حيث وجود الطرق الموصلة للسكان والمساكن والمؤسسات الرسمية والتجارية وارتباطها بالحارات التي كانت موجودة في تلك الأوقات [٦].

يتهدد مدينة السلط القديمة ضعف صيانة الموروث الحضاري الناجم عن العصرنة والتحديث، فالمدينة القديمة تعتبر جزءا من المركز الحديث لمدينة السلط الكبرى، التي تسمى عاصمة محافظة البلقاء[٧]. ومما يلاحظ أن سكان المدينة هم من عشائر المنطقة الأصليين، ومن جاء إلى المدينة لأسباب مختلفة، وقد شكلوا جميعا نسيجا اجتماعيا إيجابيا، وبتوليفة متمايزة بالانتهاء لهذا المكان، تم رصدها من قبل الأبحاث والندوات التي ركزت على طبيعة العلاقات المتشابكة بين السكان ووحدتهم الاجتماعية [٨].

ينص قانون حماية التراث العمراني والحضري في الأردن رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥م، على أن الموقع التراثي هو المبنى أو الموقع ذو القيمة التراثية من حيث نمط البناء أو علاقته بشخصيات تاريخية معينة أو بأحداث وطنية أو قومية أو دينية مهمة وأقيم بعد سنة ١٧٥٠م، بينما يشكل المبنى التراثي المنشات والمفردات المعمارية ذات الخواص المعمارية أو التاريخية أو الثقافية التي تحكي أحداثا معينة، لاعتمادها وتوثيقها وإدراجها في سجل التراث العمراني والحضري بعد دراستها وتقييمها وإعداد جداول تتضمن أسماء المواقع ذات المباني التراثية وحدودها ونشرها في الجريدة الرسمية الأردنية.

وفي الواقع، فالبحث في تفاصيل نشأة المباني التراثية وكيفية إقامتها، بحاجة إلى جهود وإمكانات كبيرة للوقوف على التفاصيل والجزيئات العملية في تشييد المباني، وصولا إلى الدوافع المعينة التي شكلت إقامة هذه المباني، وإفراز الهوية العمرانية الخاصة بها، لأن هذا يشكل إرث مجتمعي للأجيال القادمة[٩]. من الممكن تدارك الأمر من خلال تمحيص ذاكرة الأجيال الحالية وتدوينها بأرشيف تراثي، حتى لا تبدو الأشياء غامضة أو الدفع بها بحالة من النسيان. ومن ذلك اهتمامات الباحثين بدراسة الوثائق التي توضح

---

(٦) أبو طالب وآخرون، من ٣٥١ – ٣٥٥،

(٧) أبو طالب وآخرون، ص ٣٧٠ – ٣٧١؛ مؤسسة إعمار السلط، ص ٣– ١٠.

(٨) هاني صبحي العمد، السلط، احسن الربط في تراجم ورجالات من السلط، البنك الاهلي، ط ١، السلط، ٢٠٠٧م ، ص ٥ – ٨.

(٩) Patricia Yaeger, "Introduction: Narrating Space, The Strange Effects of Ordinary Space". in :Patricia Yaeger, ed., The Geography of Identity. Ann Arbor: Michigan University Press, 1999, pp. 1-33.

طلبات وموافقات لإقامة الأبنية التراثية في المدينة[١٠]، وبالتالي تشكيل سجل تراثي قيم، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بهوية وطن بناه الأجداد، وتدوين المباني التراثية في هذه المدينة، إذ إن الهوية العمرانية لمدينة السلط قد تعرضت للتغير خلال الفترات الزمنية السابقة، فحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي كانت مباني المدينة متميزة بنمط خاص وبارتباط مكاني محدد طبوغرافيا ما بين أودية المدينة والسفوح الجانبية، ومن ثم ظهرت هجرة معاكسة نحو مدينة السلط وتوسيع حدود المدينة على التلال المحيطة بها، مما افقد المدينة هويتها العمرانية المعروفة. وفي هذا الصدد تناولت بعض الدراسات جوانب ذات صلة بهذا الموضوع، ولكنها لم تتناول الموضوع بشكله الراهن، فقد وجدت دراسة علمية واحدة محكمة عن تصورات السكان للهندسة المعمارية للمباني القديمة في هذه المدينة[١١] والتي اهتم بها الباحث احمد الزعبي، بتفحص نموذج الاتصال في بيئة تلك المباني، وكان سعيه الأساسي الوصول إلى تصورات السكان حول الجوانب العمرانية وكيفية المحافظة عليها باستخدام استبانه لفحص تصورات ونظرة السكان عن تلك المباني وتمحورت أسئلتها حول المعرفة بالماضي، وعن إنشاء المباني التراثية، وملامح مدينة السلط القديمة. وتوصلت الدراسة إلى أن لدى السكان استحضار عن مدينة السلط القديمة الذي يرتبط بالاستعمال الشعبي للمباني التراثية. ويؤكد هؤلاء السكان على تصوراتهم حول تلك المباني. وكذلك رسالة ماجستير مقدمة من حمزة وشاح، عن التجديد الحضري في مدينة السلط [١٢]، باستخدام استمارة خاصة لتبيان الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لمنطقة الدراسة ضمن موضوع التجديد الحضري في المدينة، وتوصل إلى ضرورة وضع استراتيجية للتخطيط تعتمد على عملية التطوير الحضري من حيث المحافظة على التراث المعماري وإعادة التأهيل وإحياء المناطق السكنية وتحسين وضع الطرق والتواصل والإحياء الاجتماعي والثقافي وتطوير الخدمات وإقامة المشاريع بالمنطقة.

تناول حسن عادل [١٣] انماط الفراغات الحضرية في مدينة السلط، كمدينة تقليدية تنمو تدريجيا وتوصل إلى أن تخطيط المدينة متسق مع تخطيط المدينة الاسلامية من حيث وجود المسجد وقصر الحكومة وعيون الماء وأثرها في نشاط المدينة، بالإضافة الى ان تفرع شوارعها وطرقها مرتبط بمظهر شكل

---

(١٠) انظر : الجمعية الملكية الأردنية، مركز بحوث البناء، التراث المعماري في المملكة الأردنية الهاشمية، مدينة السلط، المجلد الأول، ١٩٩١م، سيشار لاحقا إلى، التراث المعماري.

(١١) لمزيد من التفاصيل انظر :

Ahmad Al-Zoabi, The Residents' 'Images of the Past' in the Architecture of Salt City, Jordan. Habitat International 28 (2004), pp. 541-565.

(١٢) حمزة علي وشاح، التجديد الحضري في مدينة السلط – حي الجدعة – حالة دراسية، رسالة ماجستير غير مشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، ٢٠٠٥م.

(١٣) حسن عادل القاضي، انماط الفراغات الحضرية في مدينة السلط، رسالة ماجستير غير مشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ١٩٩٥م

المدينة، وأن نمو المدينة مرتبط بالهجرات الفلسطينية وقدوم ابناء المدن الفلسطينية لهذه المدينة قد شكل نسيجا حضريا مهما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. كذلك حدد عثمان غنيم[١٤]، دور العوامل الطبيعية في تشكيل انماط التنمية الحضرية في هذه المدينة، وبأن الشكل العام للمدينة القديمة، هو الشكل الملموم الذي يمتاز بتغير في مستويات الابنية، وكان للخصائص الموقعية والموضعية للمدينة تأثيرا في شكلها العام باتجاهها نموها الحضري.

تناولت هند أبو الشعر[١٥] في دراستها مجتمع قصبة السلط خلال الفترة ١٨٥٠ – ١٩٥٠م، والتغيرات التي طرأت على هذه المدينة في القرون السابقة للعهد العثماني وخلال الحكم العثماني وكيفية ضبط الأمن والتغيرات الإدارية المتلاحقة وإقامة حامية عثمانية دائمة في السلط عام ١٨٧١م، وتعزيز النشاط التجاري والتركيبة الاجتماعية لقصبة السلط، وتعداد أسماء العشائر والعائلات الإسلامية والمسيحية الموجودة بالمدينة والأغراب الذين وفدوا إلى المدينة من مدن فلسطينية مثل؛ نابلس، والقدس، والخليل، والناصرة، ومدن شامية مثل: دمشق وغيرها، ومدن لبنانية وأكراد ومن تركيا وقد كان لهؤلاء الأغراب دور هام في إضفاء ملامح معينة على تراث المباني للمدينة من المهن والحرف التي عملوا بها، مثل الخياطة والبناء والمخابز والسقاية والصباغة والحياكة والتجارة وصناعة الأحذية وشراء السيارات لنقل الركاب والبضائع إلى المدن الفلسطينية والشام وبيروت وبغداد، وكذلك رصدها للحالة التعليمية والثقافية للمدينة وتناولها لأسماء محددة في كل ما سبق. يضاف إلى ذلك ما تناوله جورج طريف[١٦] في دراسته، السلط وجوارها خلال الفترة (١٨٦٤ – ١٩٢١م) واقع السلط في التقسيمات العثمانية والجهاز الإداري و القضائي وتبيان للحياة الاجتماعية وأقسام السكان من حيث ديانتهم وأعدادهم وتوزيعهم على محلات السلط وأسماء العائلات الوافدة والحركة العمرانية من حيث المباني العامة و الخاصة والحالة التعليمية والأوضاع الصحية، بالإضافة إلى تنظيم الأسواق وأنواع الحرف والصنائع المختلفة، وأيضا

(١٤) عثمان محمد غنيم، دور العامل الطبغرافي في تشكيل انماط التنمية الحضرية في، مدينة السلط، مجلة جامعة أم القرى، ع٢، م١٣، مكة المكرمة، ٢٠٠١م.

(١٥) هند أبو الشعر، "مجتمع قصبة السلط (١٨٥٠– ١٩٥٠م)، نشر في كتاب مؤتمر التاريخ الاجتماعي لمدينة السلط، ٢٧، كانون الاول، ٢٠٠٨م، مدرج جامعة البلقاء التطبيقية، مركز الاردن الجديد ومؤسسة إعمار السلط، السلط، ٢٠٠٨م، من ١ –١٣ ، سيشار لاحقا إلى، هند أبو الشعر.

(١٦) جورج فريد طريف، السلط وجوارها خلال الفترة (١٨٩٤م –١٩٢١م)، ط١ء بنك الاعمال، عمان، ١٩٩٤م، سيشار لاحقا إلى، جورج طريف.

الندوات التثقيفية والحوارات والمحاضرات التي تناولت الوعي بالتراث المعماري للمدينة[١٧] بينما تناول باحثون آخرون جوانب أخرى تتعلق بالمدينة وليست ذات علاقة بالمباني التراثية بالمدينة.

تزخر مدينة السلط القديمة ذات الطبوغرافية الجبلية بنسيج حضري جميل متوارث يتم الانتقال بين ثناياه عبر الأدراج التي تصب في أزقة (الشكل: ٥، ٤، ٣)، وتنتظم حولها استعمالات الأرض (الوحدات السكنية غالبا) في تشكيل بيئة المدينة العربية التقليدية وتشكيل الوظيفة التجارية لتبدو متجاورة ومتكاملة بالسوق لبيع السلع وتقديم الخدمات.

تتركز البضائع في منطقة محدودة المساحة، تدعيما لحالة اقتصاد السوق في النظام الاقتصادي الذي يقوم على قانون السوق (العرض و الطلب) وعلى المبادرة الحرة والتنافس بين المؤسسات، وهذا يؤكد وجود عملية استقطاب للخدمة من خلال قيام علاقات متعددة ومتنوعة بين المدينة القديمة، التي تمثل المركز أو القطب، وجزءا من المجال الأوسع من المدينة. ويقوم القطب بتوفير جملة من الخدمات وتمويل المشاريع وتجميع الإنتاج، حيث ترتبط استعمالات الأرض مع توزيع المباني التراثية للمدينة (الشكل: ٢، ١)، ولذلك فالسلط القديمة تمثل مدينة عربية عريقة ما زالت تحتفظ بأصولها، بل هي بيئة حضرية اجتماعية يتوزع فيها سكانها في أحواضها وفقا للعرف القبلي أو العشائري[١٨] . وبذلك يحتفظ مركز مدينة السلط بسمة استعمالات الأرض المختلطة التي تمتزج فيها التجارة والصناعة والثقافة والتسلية والإدارة والسكن.

كان للتحديث دور مختلف في المدينة حيث فرقت الطرق الحديثة تواصل نسيجها الحضري في بعض أجزائها، وأنشئت الأبنية الحديثة التي تختلف في طرازها ومواد إنشائها عن الهيكلة القديمة للمدينة، وهذا يمثل الاستجابة لمتطلبات التوسع والتحديث الذي نجم عنه الضغط على الاستعمالات التقليدية في المدينة، والتعامل مع الحيز المكاني واستثماره وتقديم رؤية الإنسان في بناء المدن القديمة وتكوين هوية محددة تربط السكان بالمكان أو الحيز الجغرافي [١٩] لتتحول إلى استعمالات وطرز تجسد الطابع

---

(١٧) بلدية السلط الكبرى، مديرية الدراسات والتطوير، منجزات البلدية، السلط، ٢٠٠٨م؛ سعيد يحى وضاح، مميزات المدن العربية والإسلامية وطرق المحافظة عليها، المؤتمر الأردني الأول للحفاظ على التراث المعماري، عمان، ١٩٩٧م، ص ١٠، سيثار لاحقا الى سعيد.

(١٨) أحمد عبد الحميد الطراونة، قواعد استرشادية كحديث المخطط الأساس واتجاهات النمو العمراني لمدينة الملط ٢٠٠٤- ٢٠٢٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط الإقليمي ،كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، ٢٠٠٥؛ محمد عبدالقادر خريسات: السلط، دراسة عمرانية بشرية من خلال سجلات محكمة السلط الشرعية (١٢٩٩ -١٣٤٥ هـ) / (١٨٨١-١٩٢٦م)، مجلة دراسات – الجامعة الأردنية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع،عمان، ١٩٨٦م.

(١٩) انظر: الجمعية الملكية الأردنية، مركز بحوث البناء، التراث المعماري في المملكة الأردنية الهاشمية، مدينة السلط، المجلد الأول، ١٩٩١م، التراث المعماري، وسحبان خليفات: السلط في التاريخ (المكان والإنسان)، المجلة الثقافية الجامعة الأردنية، العدد الخامس، ١٩٨٤م.

الاقتصادي الوظيفي الحديث والتغيير في تخطيط المدينة وتشكيل نواة لمدينة تراثية تعتمد كليا على الوظيفة التجارية، حيث توجد محلات الأحذية، والحدادين، والنجارة والأغذية، والعطارة، وغيرها لتأكيد حالة الترابط الاجتماعي والإنساني في بيئة عمرانية تقليدية يطغى عليها الاستعمال السكني وخدماته ومرتبطة بالسوق التجاري المجاور لتلك المباني [٢٠].

لقد حظيت مدينة السلط ببعض مشاريع إعادة التأهيل والمحافظة على معالمها [٢١]، كالموجودة في منطقة السوق وشارع الحمام، والإدراج، والطرق الضيقة، والساحات، وأماكن تجمع المكان للتسلية وقضاء أوقات الفراغ، والتجمعات العامة، والتوزيع الجغرافي السكاني وللأسر وتركيبها وخصائصها، وتمركز العشائر والعائلات الموجودة في المدينة بمواقع معينة ومحددة، وملامح تغييرها، وصيانة أماكن الجلوس، ومتابعة التغييرات المختلفة والمرتبطة بالمكان والسكان والمباني وبالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويأتي في مقدمة مشاريع أعادة التأهيل قيام مؤسسة الوكالة اليابانية للإنماء (جايكا اليابانية: JICA) بتقديم مساعدات ومنح ودعم لتحويل المباني التراثية إلى مرافق سياحية ومتاحف[٢٢].

تتضح أهمية إبراز هوية المكان من خلال تقديم وتوضيح صفة التجانس والاختلاف في نطاق مكانى محدد، كأساس في دراسة الهوية الحضرية فى سياق العراقة ومحاولة البحث فى دور الإنسان في البعد المكاني [٢٣]، وحيث إن الهوية التراثية لا يمكن تجاهلها فى عملية التخطيط الحضري لمجابهة التطورات والتغييرات الجديدة [٢٤].

([٢٠]) بلدية السلط الكبرى، تقرير مشروع تطوير وسط السلط ومناطقها ، السلط، ٢٠١٠م، سيشار لاحقا إلى، تقرير مشروع وسط السلط.

([٢١]) بلدية السلط الكبرى، مديرية الدائرة القانونية، دراسة انشطة مشاريع البلدية، السلط، ٢٠٠٩م.

([٢٢]) بلدية السلط الكبرى، مشروع تطوير وسط السلط ومناطقها، دراسة مقترحة، السلط، ٢٠٠٠م، سيشار لاحقا الى، بلدية السلط، دراسة مقترحة.

([23]) Derya Oktay, The quest for urban identity in the changing context of the city: Northern Cyprus. Cities: The International Journal of Urban Policy and Planning 19, no. 4, August 2002, pp. 261 -271 .

([24]) R. Bruce Hull IV, Mark Lam and Gabriela Vigo, Place Identity: Symbols of Self in the Urban Fabric. Landscape and Urban Planning 28, nos. 2-3, April 1994, pp. 109- 120.

مشكلة البحث:

تمتلك مدينة السلط، مباني تراثية ذات طابع معماري متميز، وتمنح موروثا حضاريا لهذه المدينة، وتبدو ملامح التميز بخصائص مادة البناء وشكلها الخارجي المميز عن بقية المباني الحديثة وتركيبها الداخلي، مثل: توزيع الغرف، والصالات، والمداخل، والنوافذ، والزخارف الفنية والحمامات، والمطابخ، والشرفات الخارجية، وتشكيل تراث حضاري الذي يبرز شخصية مدينة السلط التراثية العمرانية التقليدية، ومنحها هوية المدن التراثية، مثل مدن: القدس، ونابلس، واستانبول، ودمشق، وصنعاء، وفاس، والقيروان، وحلب... الخ، وبتأثرها بالتغير العمراني الحديث. وعليه، فالمشكلة البحثية نتمثل بمحدودية الاهتمام البحثي في هذا الجانب بمدينة السلط جغرافيا و تاريخيا لاستخلاص الحقائق المرتبطة بتلك المباني، وبالتالي حداثة المشكلة وبالإضافة إلى قيمتها العلمية التي تعتبر الأولى من نوعها من حيث الزمان والمكان، وكذلك طرح مسألة عدم تلبية وقصور الاهتمام بالجانب التراثي للمباني في المدينة القديمة، وحيث المشاهدة المكانية للإرث التراثي والهوية العمرانية في هذه المدينة.

يتلخص ارتباط الموضوع في الآتي:

١. الاختلاف في تحديد عدد المباني التراثية في هذه المدينة، ولربما يعود ذلك إلى اختلاف المعايير المستعملة، التي يتم بموجبها الوصول إلى البيوت التراثية، وتعتبر هذه مشكلة مهمة في تحديد المباني التراثية.

٢. قرب مدينة السلط من العاصمة عمان ووقوعها في دائرة تأثير مدينة عمان الكبرى. بل إن امتداد العمران الحديث لمدينة السلط هو باتجاه عمان (السرو) وكذلك وجود امتداد عمراني باتجاه مناطق زي والعارضة والأغوار ويرقا وعيرا.

٣. الاختناقات المرورية المألوفة والمتلازمة داخل المدينة، التي كانت نتيجة توسع أنشطتها المختلفة، التي تؤثر سلبا في بيئة المدينة وجماليتها وهويتها التراثية، بالإضافة إلى الحوادث المرورية، وقلة مواقف السيارات في المدينة.

٤. التوسع في إنشاء الأحياء السكنية الجديدة، التي تفتقر إلى المراكز الخدمية، بما يتسبب في ضغط متزايد على المنطقة المركزية من المدينة.

٥. أهمية المحافظة على التراث العمراني والهوية العمرانية في تطوير السياحة ودعم الاقتصاد المحلي والوطني واستخدام الشواهد التاريخية المتمثلة في المباني التراثية في المدينة.

٦ – الاهتمام بدراسة جغرافية المدن من حيث مراحل التطور وإمكانية تفسيرها [٢٥] وإبراز الدور الجغرافي في الدراسات التنظيمية والتنموية للمدن في التراث العمراني [٢٦]، واستكشاف الجوانب التنموية للمدينة التراثية، وهو ما تحتاج إليه المدينة للتغلب على المعوقات التي تواجهها.

تشكل هذه الأمور جميعا عوامل ضغط وإضعاف الجزء التقليدي من المدينة، والذي يمكن أن يؤدي إلى التقليل من أهميته التاريخية والحضارية. على أن ربط الأحداث التاريخية وتفسيرها لا تعتبر من الجوانب البحثية في هذا الموضوع، وكذلك تجنبت الدراسة الراهنة، تناول تجارب عربية وأجنبية، وبالإمكان الاطلاع عليها من مصادر مختلفة كحالات دراسية في التجديد الحضري، وحيث إن هذه الدراسة ليست من الدراسات التاريخية المقارنة.

أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى:

١– إبراز أهمية المباني التراثية، وتعرف واقعها الحالي في هذه المدينة.

٢ – التوصل إلى مقترحات وتوصيات تزيد بدورها من أهمية المحافظة على تلك المباني.

منهجية البحث:

يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من خلال دراسة الظواهر والأحداث وتفسيرها وتحديد التطورات والعوامل المسئولة عن تلك الظواهر والملاحظة المباشرة المرتبطة بالمدينة [٢٧]، وبالتالي استقراء التاريخ وربطه بالمكان المحدد الذي يتحدد بمدينة السلط القديمة لإبراز عنوان وأهداف البحث والوصول إلى السياسات التنفيذية المقترحة، والانطلاق إلى مشاهدة الظواهر وتوليد الأفكار في تكوين النتائج التي تؤسس لحقائق جديدة. [٢٨] ولذلك فإن هذه الدراسة ستستخدم المنهج التاريخي في تعرف المباني التراثية من جهة، و المنهج الجغرافي الوصفي لتسليط الضوء على مكان محدد ودور العامل البشري فيه من جهة أخرى.

مبررات المحافظة على مدينة السلط القديمة:

([٢٥]) كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧م، ص ٢٢.

([٢٦]) ساطع محلي، دمشق القديمة بين الماضي والحاضر والمستقبل : دراسة عمرانية ميدانية لمنطقة ساروجة والمدينة القديمة داخل السور، المجلة الجغرافية السورية، المجلد السادس، دمشق، كانون الأول، ١٩٨١م، قتيبة الشهابي، زخارف العمارة الإسلامية في دمشق، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦م.

([٢٧]) صفوح خير، المنهج العلمي في البحث الجغرافي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.

([٢٨]) محسن عبد الصاحب المظفر، تقنيات البحث المكاني وتحليلاته: عرض الطرائق، دار صفاء عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.

شهدت مدينة السلط نموا في عدد المباني التراثية، التي شكلت هوية عمرانية وتأثرها بنمط عمراني لمدن أخرى مثل الهوية العمرانية لمدينتي نابلس والقدس، مما يعتبر تغييرا حضاريا في التوسع المساحي، وإنشاء المباني القديمة، ووجود الأنشطة التجارية، وحركة انتقال السكان من وسط المدينة باتجاه الضواحي والأطراف، وانتقال الاستثمار إليها والتحول للوظيفة التجارية والصناعية من المدينة المركزية، وفقدان وسط المدينة لأنشطة معينة، التي أدت جميعها إلى تغيير في ملامح المدينة، مما يؤكد ضعف العلاقة بين التغيير الحضاري والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتفق مع حال الدول النامية في هذا الشأن[٢٩].

يتميز النسيج الحضري لمدينة السلط القديمة بمواد التشييد وطرازها، وتكوين البنية الحضرية التي تعبر عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة. فمواد التشييد في البيئة الجبلية يتصدرها الحجر الأصفر المتميز بصلابته وجماليته، وقد أضفت النقوش والأقواس على الأبنية مظهرا جماليا يعبر عن أصالة متوارثة للفن العربي الإسلامي وبناء المباني بتكوين متراص العمران وتعرضها ٢٣ لأشعة الشمس والتهوية وإدخال الضوء والهواء [٣٠]، حيث إن المميزات والتصاميم المعمارية التراثية تتجسد في حالة النمو العمراني الحضري بالمدينة (الشكل ٦). أما البنية الحضرية فيتجسد فيها التعبير الروحي والاجتماعي من خلال تجمع الوحدات السكنية حول المساجد والكنائس والارتباط بالسوق الذي تتمحور حوله حياة المدينة الاقتصادية والاجتماعية بنشاطاته المتنوعة والضيق النسبي للأزقة، بما يعزز الألفة الاجتماعية والترابط في البيئة الاجتماعية المغلقة.

كذلك التجانس في ارتفاعات الأبنية وكيفية بناء المباني واتخاذ الإجراء المناسب لمشكلة تصريف مياه الأمطار رغم التفاوت في منسوب سطح الأرض من منطقة لأخرى. وهذه تشكل بعض مميزات المدينة القديمة في السلط، التي قد لا تعيد نفسها في زمن العصرنة والتحديث والتغير في طرق الإنشاء وتقنياته والتقاليد الاجتماعية وخضوع الوظيفة السكنية المركزية في كثير من المدن إلى الانتقال والاستبداد والتراجع نتيجة العوامل الاقتصادية في الغالب، التي سيكون لها الأثر المباشر في عملية تغيير هوية المدينة العمرانية، والتحول للمدن التراثية، وهو عكس حال الدول التي اعتمدت على مبررات المحافظة على تراثها الجميل والتغلب على تحدياتها والأخطار المحدقة بها وتحويلها إلى فرص إيجابية وتعظيم شأن المنتج المحلي في الإرث

---

(29) Rex Honey, c. Murry. Austin and Thomas c. Eagle, Human Geography, St. Paul: West Group, 1987, p. 454.

(٣٠) هاني العمد، السلط: ملامح من الحياة اليومية للمدينة من خلال سجل البلدية لسنة ١٩٢٨م، "دراسة وتحقيق"، عمان، ٢٠٠٢م، ص٩ – ١٨.

الحضاري [٣١]. على أن مدينة السلط القديمة ما زالت تحتفظ بنسبة عالية من سكانها الأصليين المالكين لمنازلهم، الذين يقومون بصيانتها ويحافظون عليها، وهذه تعتبر ميزة أخرى تستوجب المحافظة على المدينة القديمة [٣٢].

إن تفعيل المراكز التاريخية للمدن التراثية في ظل العصرنة والتحديث يتطلب رفدها بخدمات البنى التحتية والارتكازية الحديثة بأسلوب يحافظ على هيكلها ولا يشوه صورتها. لذلك يجب أن تكون بيئات صحية تحتفظ بجماليتها، وبمعايير تخطيطية تطبق في مناطق المدينة وتهذيبها لتتوافق مع الهيكلة القائمة بشكل لا يقلل من جماليتها ويحسن مستوى خدماتها الضرورية [٣٣]. ويعتبر مفهوم المحافظة على الموروث الحضاري وتفعيله وظيفياً ضمن عمليات التجديد الحضري[٣٤]، الذي يعتبر جزءاً من العمل التخطيطي لدورة حياة المدن، التي تعكس تواصل تاريخي وديناميكية يعبر عن جذور الإنسان ومسيرة تطوره الحضاري والاجتماعي [٣٥]. وعليه، فإن تحديد المشكلات التي تواجه مسألة المحافظة على التراث العمراني يعتبر المبرر الأول في أبراز شخصية مدينة السلط، وبما تمتلكه من إرث للأجيال السابقة، وهو الذي يهم الباحثين في التاريخ والآثار والتراث والجغرافية والتخطيط الحضري، وبما تركز عليه الجغرافية الحضرية بدراسة المدن سواء في تكوينها أو في تطويرها وتغيير شكلها واعتماد استراتيجيه للتطوير الحضري [٣٦]. كما هو حال المدن التراثية العالمية، وتحويلها إلى مقاصد مختلفة يستفاد منها في مجالات متنوعة بحيث تظهر القيمة المضافة للمدن التراثية[٣٧].

([٣١]) صالح جرادات، دور التخطيط العمراني في الحفاظ على المباني والمواقع الأثرية، الأردن، عمان،١٩٩٧م.

([٣٢]) وشاح ، ص ٧٠ – ٧٣

([٣٣]) صباح الرحماني، ع ٤٥، بغداد ٢٠٠٠م، ص ٢١٢– ٢٢٥

([٣٤]) شوكت الشافى، ص ٢٣– ٢٥ ، حيدر عبد الرزاق كمونة، أثر الفكر الإسلامي على التشكيل الحضري، " نشر في المؤتمر المعماري الأردني الثاني"، ٢٦ – ٢٨ أيلول عمان ٢٠٠٠م.

([٣٥]) جاكلين بوجو قاريني، ص ٨٥ – ١١٤؛ سعيد، ص ١٤؛ خالد حسين، الزخرفة في الفنون الإسلامية، دار البحار، بيروت، ١٩٨١م.

([36]) C. A. Doxiadis, Urban Renewal and the Future of the American City. Chicago: Public Administrative Service, 1966, p. 226 . Doxiadis سيشار لاحقا إلى

([37]) Doxiadis, p. 235

المباني التراثية في مدينة السلط :

تتميز مدينة السلط عن غيرها من المدن الأردنية تحديدا بوجود المباني التراثية القديمة، التي تتمثل بوجود أهم تسعة عشر مبنى تراثي كمجموعة متميزة ومسجلة ومصنفة حسب تصنيف المدن التراثية، وموزعة بالمدينة (الشكل ٢) ضمن ما نص عليه قانون حماية التراث العمراني والحضري في الأردن رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ وهي [٣٨]، ويتضمن الجدول (١) أسماء المباني التراثية التسعة عشر ومواقعها.

([٣٨]) للمزيد من التفاصيل عن خصائص هذه المباني، انظر: التراث المعماري؛ مؤسسة إعمار السلط؛ هند أبو الشعر؛ جورج طريف؛ أبو طالب و آخرون؛ تقرير مشروع وسط البلد.

الجدول (١) أسماء المباني التسعة عشر التراثية في مدينة السلط وصفتها ومواقعها وسنة الإنشاء [٣٩]

الرقم	اسم المبنى وصفته	الموقع	سنة الإنشاء
١.	تجمع كنيسة اللآتين (مدارس أهلية، قصر البعثة البابوية الكاثوليكية الرهبانية، سوق، بيت للكاهن ودير الراهبات، المدرسة)	شارع الدير	١٨٩٣ – ١٨٩٦م
٢.	المجمع الإنجليزي (الكنيسة، المدرسة، المستشفي)	منطقة الساحة	١٨٤٩م
٣.	الجامع الصغير	شارع الحمام	١٩٠٦ –١٩٠٧م
٤.	مبنى فلاح الحمد (مبنى سكني مكون من طابقين)	شارع وادى الأكراد	الربع الأخير من القرن التاسع عشر .
٥.	منزل أبو جابر (مبنى سكنى مكون من ثلاثة طوابق)	منطقة الساحة بناء الطابق الأرضي بناء الطابق الأول مكون من ثلاثة أجزاء. بناء الطابق الثاني.	١٨٨٧م ١٨٩٦م ١٩٠٥م
٦.	مبنى طوقان (الطابق الأرضي عبارة عن محلات تجارية، الطابق الأول يتكون من شقتين سكنيتين	شارع الحمام	الربع الأخير من القرن التاسع عشر
٧.	مبنى مهيار (نمط العمارات التجارية والسكنية)	شارع الحمام	١٨٨٠م

(٣٩) التراث المعماري؛ مؤسسة إعمار السلط.

الرقم	اسم المبنى وصفته	الموقع	سنة الإنشاء
٨.	مبنى المعشر (الطابق الأول: مخازن،	شارع الدير	الربع الأخير من القرن التاسع عشر .
	الطابق الثاني: شقة سكنية)		
٩.	مبنى السكر (أربعة طوابق سكنية)	منطقة الساحة	١٨٨٤ -١٨٧٩م
١٠.	مبنى طوقان (طابقين تجاري)	شارع الميدان – بناء الطابق الأول، بناء الطابق الثاني	سنة ١٩٠٠م خلال ١٩١٠ – ١٩١٥م
١١.	تجمع مباني الساكت (مباني سكنية)	الساحة	غير متوافر
١٢.	تجمع مباني الخطيب (ثلاثة أبنية سكنية متلاصقة)	الساحة	١٨٦٠ – ١٩٢٥م
١٣.	مبنى مهيار (مباني سكنية)	شارع الحمام	غير متوافر
١٤.	مبنى النابلسي (مبنى سكنى)	درج الرمانات	غير متوافر
١٥.	مبنى قاقيش (مبنى ثلاثة طوابق سكنية)	درج اليمامة / منطقة الخضر	النصف الثاني من القرن التاسع عشر
١٦.	البيت الفلاحي (مبنى سكنى)	الساحة	الربع الأول من القرن التاسع عشر
١٧.	مبنى الداوود (استعمال تجارى أو خاص)	الساحة	١٨٨١م

الرقم	اسم المبنى وصفته	الموقع	سنة الإنشاء
١٨.	مبنى النابلسي (الطابق السفلي: دكاكين، الطابق الأول: سكني)	شارع الخضر	نهاية عام ١٩٠٠م
١٩.	الفرن (مبنى تجاري)	درج الرمانات	غير متوافر

على الرغم من أهمية تلك المباني التراثية التسعة عشر المسجلة و المذكورة في الجدول (١) في هذه المدينة، إلا أنه توجد محاولات عديدة لتحديد المباني التراثية غير المسجلة بشكل رسمي حسب قانون حماية التراث العمراني والحضري في الأردن رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥. فقد قدمت الجمعية العلمية الملكية حصرا للتراث المعماري في مدينة السلط. وحصرتها بـ ٦٨٥ مبنى تراثيا عام ١٩٩١ م [٤٠]، بحيث تم تناول المباني والإحياء التراثية ذات الخصوصية المنفردة والقيمة الحضارية التراثية، التي تشير إلى ناحية جمالية، وذلك استنادا إلى معايير محددة، وهي: عمر المبنى، واستعماله الأصلي، ونظمه المعمارية، ونظامه الإنشائي، وزخرفته وارتباطه بأحداث وشخصيات تاريخية مهمة. ومن جهة أخرى حددت بلدية السلط عدد المباني عام ٢٠٠٣ بـ ٩٠٠ مبنى تراثي، ومن ثم قررت البلدية وبالتعاون مع مؤسسة جايكا اليابانية زيادة عدد تلك المباني ليبلغ ١٠١٩ مبنى للفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م [٤١]، وتم عرض الصور واللوحات التي تظهر مداخل البيوت التراثية والشبابيك ذات الفتحات المستطيلة الشكل أو الوترية أو نصف الدائرية أو المدببة أو التي على شكل حذاء الفرس، وإبراز الواجهات الأمامية والخلفية والساحات الخارجية ومداخل الطوابق العليا والسقوف والفراغ الداخلي ونوع البلاط المستخدم والممرات الداخلية، ومن المناسب الانتظار لحين ان يتم تثبيت المباني التراثية بشكلها الكلي.

الهوية العمرانية:

يعبر أسلوب المباني التراثية في المدينة وطريقة تشكيل المساكن عن وجود أشخاص ماهرين كان لهم الدور البارز في إيجاد هذه المباني؛ حيث تركوا سجلا تراثيا مهما في حياة البشرية واشتهروا في هذا الجانب، وبخاصة من عائلات الأغراب التي وفدت إلى المدينة، ومنهم: حسن بن حامد بن بعارة النابلسي، ويوسف بن شحادة الألفي، وعبد الرحمن أبو حسن أبو عودة، وحمدان أبو رصاع، وحسن

(٤٠) أبو طالب وآخرون، تقرير مشروع وسط البلد

(٤١) بلدية السلط الكبرى، دراسة مقترحة

زوانة، وهم من أهالي مدينة نابلس واشتهروا في مهنة الحجارة، وأن كلا من: خليل العبد، وأحمد الجرار، ويوسف إسكندراني، وأسعد أبو سمرة وهم من الناقشين، أما: سليمان أبو الحصن، واحمد العتمة، ومحمد الجرار، واليابس السرياني، ومحمد أبو غزالة، والحاج عبد بن يوسف العقروف، واحمد بن مصلح بن إسماعيل طبنجة، وحنا الدواني، وعبد الرحمن كوكش، فكانوا من المعماريين، وأن كلا من: سالم المعيد أبو لقوة، وسالم اليعقوب، ومحمد الحارس، وحسن حنون، فقد اشتهروا ببناء العقود في مساكن الفلاحين، ويعتبر سلامة عبود من القصارين في المنازل [٤٢]، وهؤلاء شكلوا حرفة بناء التراث المعماري للمباني التراثية في مدينة السلط، ويعود هذا التشكيل من الجانب الجمالي يعود إلى أولئك، الذين برعوا وتركوا بصمات مهمة في حياة المدينة.

لتحديد مدى المحافظة على الهوية العمرانية، اعتمدت الدراسة على استطلاع عينة من السكان الأصليين والقاطنين في السلط، منذ الولادة وحتى إجراء الدراسة، ومن اجل ذلك، تمت مقابلة مائة أسرة مجاورة لتلك المباني في وسط المدينة وتم اختيارها عشوائيا، خلال الفترة ١/١٠ /٢٠١٠م – ١٥ /١٠ /٢٠١٠م، وهم من كبار السن ممن تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة فأكثر، وكذلك مقابلة مائة عائلة أخرى من فئة الأعمار ما بين ١٨ – ٤٩ سنة، وذلك لملاحظة مدى المحافظة على الهوية العمرانية المرتبطة بعاطفة السكان من جهة كبار السن والسباب، ووجهت لهم الأسئلة الآتية:

– هل ترى ضرورة لهدم المباني القديمة وإحلال مباني حديثة مكانها؟

نعم لا.

– هل ترى ضرورة صيانة المباني القديمة، وتجديدها للمحافظة على الهوية العمرانية للسلط؟

نعم لا.

– هل لديك رغبة في المشاركة التطوعية في عملية صيانة المباني التراثية ؟

نعم لا.

يوضح الجدول (٢)، نتائج عينة الدراسة المتعلقة بالهوية العمرانية

(٤٢) أبو طالب وآخرون، مشروع وسط البلد، ص ٣٧٠ – ٣٧١.

الجدول (٢) نتائج عينة الدراسة المتعلقة بالهوية العمرانية

الفئة السكانية	هدم المباني		صيانة المباني وتجديدها		المشاركة التطوعية	
كبار السن ممن تزيد اعمارهم على ٥٠ عاما	عدد		عدد		عدد	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
	٥	٨٥	٩٤	٦	٨١	١٩
فئة الأعمال من ١٨- ٤٩ عاما	٤٦	٥٤	٦٨	٣٢	٩٢	٨

يتضح من الجدول (٢) أن ٨٥ شخصا من كبار السن ممن تجاوزت أعمارهم الخمسين عاما يرون أنه لا ضرورة لهدم المباني وإحلالها بمبان حديثة، وأن ٩٤ شخصا يرى ضرورة صيانة المباني القديمة وتجديدها للمحافظة على الهوية العمرانية للسلط، ويدعم ٨١ شخصا برامج المشاركة الشعبية التطوعية في عملية صيانة المباني التراثية.

بينما فئة الأعمار ما بين ١٨ – ٤٩ سنة، فقد وجد أن ٥٤ شخصا لا يرون ضرورة لهدم المباني القديمة وإحلال مبان حديثة مكانها، ويعتقد ٦٨ شخصا ضرورة إجراء الصيانة للمباني القديمة وتجديدها للمحافظة على الهوية العمرانية للسلط، ويبلغ عدد الأشخاص من تلك الفئة الراغبين بالمشاركة الشعبية في عملية صيانة المباني التراثية ٩٢ شخصا.

ومما سبق، فإن كبار السن لديهم ميلا أكثر من فئة الشباب للمحافظة على الهوية العمرانية وتعلق وجداني بتلك المباني، مما يوحي بالارتباط العاطفي بالمباني، ولكن بالمقابل يلاحظ أن فئة الشباب ترغب في المشاركة الشعبية للمحافظة على تلك المباني، وهذا يفسر أن ٤٦ من الشباب يرغبون في هدم المباني التراثية أفضل من بقائها على حالها وإحلالها بمبان حديثة، ونجد ٣٢ من الشباب يرى عدم ضرورة صيانة المباني القديمة وتجديدها للمحافظة على الهوية العمرانية، وهذا يتعلق بحال تلك المباني والحاجة إلى صيانتها، وهو يفسر توجه الشباب إلى أن هدم المباني أفضل من بقائها على حالها ما لم يحدث صيانة لها، وبالتالي يظهر الفرق بين رأي كبار السن والشباب الذي مرده أن لكبار السن تعلق بإرث الأجداد الذي ينبغي المحافظة عليه وعدم إحلالها بمبان حديثة، بينما تصورات فئة الشباب مختلفة عن كبار السن في إبراز الهوية العمرانية. ومن الممكن ربط ذلك بالتوجهات الاستثمارية عند فئة الشباب وتأكيد وجود نظرة لدى الشباب برغبتهم بالمشاركة التطوعية في عملية صيانة تلك المباني، حيث بلغ عددهم ٩٢

شخصا مقارنة بكبار السن، الذين بلغ عددهم ٨١ شخصا، ويعتبر هذا مؤشرا ايجابيا على مشاركة الجماهير الشعبية في عملية صيانة تلك المباني، وبذلك فإن فئة الشباب يؤكدون أهمية المحافظة على هذه المباني التي تعبر عن تاريخ المدينة وتراثها الغني، وعدم إهمالها وصيانتها واستغلالها، وهذا يتطلب جهدا جماعيا من مختلف الفعاليات الرسمية والأهلية للخروج بمشروع كبير للمحافظة على هذه الثروة الوطنية، واعتبار التراث العمراني جزءا لا يتجزأ من الهيكل الوظيفي و الاقتصادي والاجتماعي، ونسيجا حضاريا تتميز به تلك المدينة.

إعادة تأهيل المباني التراثية:

في ضوء المشكلة الأساسية التي يحاول هذا البحث معالجتها بأسلوب تخطيطي اقتصادي، التي تتمثل في المحافظة على مدينة السلط القديمة (الموروث الحضاري) والإسهام في التخفيف من تبعات المشكلات الناجمة عن التوسع والعصرنة، وبما يتوجب على البلدية الإسراع في إعداد دراساتها التفصيلية ومسوحاتها قبل أن تتعقد المشكلات على نحو أكبر وتصبح الحلول مكلفة إلى حد كبير سواء من الناحية الاقتصادية، أو فقدان المدينة لهويتها العمرانية التاريخية وإضعافا تكامل نسيجها الحضري الموروث. فإن خطوات الحل المقترح تتمثل في الآتي:

أولا: تنفيذ مراكز خدمات قطاعية مميزة تعمل على تخفيف الضغط عن مركز المدينة وتخفيف التوسع من اتجاه شارع السلط – عمان إلى اتجاهي الشمال والجنوب، بما يحافظ على توازن المدينة وهيكلتها الاقتصادية كمركز لمحافظة البلقاء، وهي مسألة طبيعية تزداد مع أهمية الطريق، ولكن ذلك قد يشكل عاملاً يؤدي إلى ضمور المدينة القديمة، لذلك يتوجب تبني سياسات تحد من هذا التوسع ضمن استراتيجية للنمو المتوازن للمدينة (انظر الشكل ١).

ثانيا: إنشاء مراكز خدمات محلية في أحياء المدينة السكنية الجديدة تحقق الاكتفاء الذاتي للمواطنين بالحاجات الأساسية اليومية بمستوى مراكز خدمات وحدات الجيرة (Neighborhood Centers) وتؤمن سهولة الوصول للخدمات، وفي ذات الوقت تعمل على التخفيف عن مركز المدينة وتزيد من تخصصه الوظيفي، والارتقاء بمستوى خدماته المقدمة للمواطنين من منطلق اقتصادي يتجسد في ارتفاع أسعار الحصول على المواقع في المناطق المركزية سواء بالتملك أو الإيجار مما يجعلها أكثر تخصصا، وربما يتطلب ذلك الدعم بالتشريعات التنظيمية (Regulations Coding) أو (Class Orders)، التي تحدد نوعية الاستعمالات في كل مستوى من مستويات المراكز.

ثالثا: توسيع مركز العيزرية الحالي ليكون مركزا خدماتياً قطاعياً يعمل على نحو مباشر على التخفيف عن مركز المدينة وسحب توسعها باتجاه الغرب ما أمكن.

رابعا: إخضاع عمليات التجديد الحضري في المدينة القديمة لمبدأ التوافق والتكامل مع النسيج الموروث، وتشكيل لجنة فنية متخصصة في البلدية لضمان تحقيق هذا الهدف.

خامسا: القيام بجرد جديد للمدينة القديمة وتسجيل أبنيتها التراثية المميزة، وحالتها العمرانية، ووضع السياسات الكفيلة بإعادة تأهيلها والمحافظة عليها، وإعداد جدول زمني وسياسات تضمن الوصول لهذا الهدف، ووفق معايير محددة، والسعي إدراج مدينة السلط القديمة على قائمة التراث الحضاري العالمي لليونسكو.

سادسا: ضرورة التكامل في تخطيط وتنفيذ المشاريع في المنطقة المركزية مع هيكلة المدينة، وعدم تنفيذ مشاريع جزئية تتسبب في مزيد من المشكلات، نتيجة فقدان الرؤية الشاملة للمتغيرات في البنية الحضرية لاستعمالات الأرض الوظيفية، وإعادة توظيف المباني ذات القيمة التراثية في إطار التنمية العمرانية وضمن دورة حياة جديدة للمباني وتحديث المنطقة.

سابعا: إبراز شخصية السلط التراثية العمرانية التقليدية وجعل التراث العمراني طابعا مميزا للمدينة وإظهار القيمة المعمارية، وتسجيل الفترات السابقة، والمحافظة على إبراز الأحداث التاريخية، مثل الإشارة إلى إقامة الملك المؤسس عبدالله الأول ابن الحسين فيها واتخاذه السلط العاصمة الأولى للأردن، والمحافظة على الزي الشعبي وأواني الأكل والطبخ ... إلخ.

ثامنا: إيلاء أهمية البعد السياحي بتوظيف المباني التراثية على نحو تكاملي شامل الأبعاد، والتحول نحو جغرافية السياحة المستندة والمتصلة بالبعد التاريخي، ومن ثم التوجه نحو التنمية السياحية المستدامة في المدينة في البعد التخطيطي المحلي وربطها بالبعد الوطني، بحيث تتكامل عناصر الجذب السياحي في مختلف أرجاء الأردن ضمن تكامل دور التراث العمراني مع جوانب السياحة الجاذبة وأشكالها.

تاسعا : توسيع مشاركة المجتمع المحلي بإشراك كبار السن في مسألة إبراز الهوية العمرانية، وتغذية الارتباط العاطفي لدى فئة الشباب واستثمار طاقاتهم وقدراتهم في الإعمال التطوعية، وتشكيل فرق عمل مساندة للجهات الرسمية بحيث يكون للشباب دور مفصلي وحيوي معتمدا على نظرة كبار السن في المدينة القديمة، وإيجاد مركز للتوعية في هذا المجال يستند إلى تشريعات واضحة.

عاشرا: إبراز المشكلات المالية والاقتصادية، التي تؤثر في تحقيق الأهداف المتوقعة لتنفيذ السياسات المقترحة، وبخاصة أن مسألة تأمين التمويل اللازم يعد من التحديات والمعوقات التي ينبغي التصدي لها، ولذا فإن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وتأمين إيرادات محلية وإعانات رسمية ستكون وسيلة مهمة في ظل التوجه العام نحو تفعيل هذا القطاع.

السياسات التنفيذية المقترحة:

استخدمت سياسة التجديد الحضري لترميم الأبنية وتكييفها وفق متطلبات الحياة العصرية بالعمل التدريجي والاعتماد على الخبرة الإنسانية والتقدم العلمي في التعامل مع المدن التراثية وبالذات في إعادة تأهيل وإصلاح المباني وحماية المعالم التراثية القديمة [٤٣]. تتصف مشاريع التجديد الحضري عموما بأنها الأكثر كلفة في المنظور الاقتصادي والأكثر حساسية في المفهوم الاجتماعي، فهي تتطلب استملاكات وإزالة أبنية وتغيير كثافات سكانية وغيرها من التغيرات، مما يجعل الحكومات بمستوياتها المختلفة المركزية والمحلية تتلكأ في تبني مثل هذه المشاريع لكلفها الباهظة وخصوصاً في الدول النامية ذات الإمكانات الاقتصادية المحدودة [٤٤]. لذلك كان لا بد من تحفيز القطاع الخاص وجذبه للقيام بمثل هذه المشاريع في حين يكون دور الحكومة محددا في إعداد الخطط وإصدار التشريعات التنظيمية وتقديم خدمات البنى الارتكازية على نحو رئيس. يتمحور دور القطاع الخاص في التنفيذ بقصد الاستثمار، طالما أن الحكومة توجد الحافز من خلال وسائل وأساليب كثيرة كالإعفاءات الضريبية وبيع الأراضي بأسعار زهيدة أو الإيجار الطويل الأمد للمستثمرين وغير ذلك من الوسائل المعتادة في هذا المجال، مما يعني إخلاء المباني التراثية وتحويلها إلى استثمارات من جانب القطاع الخاص بالشراكة مع المالكين للمباني وضمن خطة تشغيلية لمشروع تطوير وسط المدينة مثل تحفيز الجمعيات ذات الإنتاج الحرفي الشعبي والتقليدي كالخزف، والبسط الشعبي، والفسيفساء، والرسم، وإنتاج الأثواب والدشاديش والزي المحلي الشعبي، والمطابخ الإنتاجية كتحضير الأطعمة والمأكولات الشعبية وغيرها، أو تحويلها إلى مرافق سياحية فندقية ومن الممكن استقطاب المجموعات السياحية إليها للمبيت فيها، وبخاصة للسياحة قليلة التكاليف، وتأمين وسائل النقل السياحية، أو بإفادة الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية، وبخاصة ذات الصلة بالعمارة والتراث والفنون الإسلامية والسياحة والفندقية والإعلام وغيرها، والتواصل مع المؤسسات والمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والعالمية المختلفة.

من جهة أخرى لا بد من إتباع السياسات التخطيطية في البلدة القديمة لإنعاش الذاكرة التاريخية وتوثيق دقيق للمباني والمواقع الأثرية المرتبطة بالمدينة، من خلال عملية حصر ومسح المباني التراثية القديمة والعمل على ترميمها وصيانتها وإعادة تأهيل الأبنية والتواصل مع المؤسسات الدولية، مثل منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للعلوم والتربية والثقافة، ومنظمة المدن العربية وغيرها، وإيجاد دائرة تراثية مرتبطة ببلدية السلط، ورفع كفاءة البلدية في هذا الجانب والعمل على درء الأخطار التي تواجه هذا التراث

([٤٣])انظر: Doxiadis, p. 234

([٤٤]) موسى سليم الطراونة، العوامل المؤثرة في صياغة النسيج العمراني وإبراز الهوية المعمارية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م، ص٥٠ – ٥١.

الإنساني، وإعادة دراسة استعمالات الأراضي، والاستخدامات الحضرية بمعايير دقيقة وتتناسب مع نوع الاستخدام المحدد وتحليل منطقي وغير خاضع لاجتهادات شخصية وتحديد طبيعة نمو المدينة واتجاهاتها، وذلك بالاعتماد على خريطة استخدام الأرض للمدينة، وبحيث تصبح عملية إعادة تقييم استعمالات الأرض وسيلة لغاية المحافظة على المباني التراثية لهذه المدينة وهويتها العمرانية باعتماد الاستشعار عن بعد للظواهر الطبيعية والبشرية والحضارية في المدينة [٤٥]، كحالة تتميز بها المدينة عن المدن الأردنية الأخرى والمدن التراثية العالمية، ولتشكل الاستقطاب والاهتمام الدولي والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال [٤٦].

العمل على إشراك المجتمع المحلي في برامج المحافظة على التراث المعماري للمدينة، وإشراك السكان المحليين في برامج المحافظة على الهوية العمرانية، والأخذ بعين الاعتبار الارتباط الوجداني والعاطفي تجاه تلك المباني التراثية وبالذات إعادة تأهيل وتطوير مشاركة المجتمع المحلي، وتشكيل اللجان المؤهلة لكسب التأييد الممكن وتمويل المشروعات ضمانا لاستمرارية العمل، وعدم السماح بالترميم العشوائي غير المدروس للأبنية، ونشر الوعي بين السكان بأهمية التراث المعماري [٤٧]، ومن الناحية التخطيطية يتم إعلان مركز المدينة كمنطقة تطوير تراثية خاصة ووضع الأحكام التشريعية اللازمة كأساس في خطة العمل المقترحة، ووضع خطة لتأهيل الكوادر العاملة وإيجاد محفزات اقتصادية.

وتؤكد التجارب العالمية والخبرة المكتسبة في هذا المجال دور الحافز في مثل هذه المشاريع، حيث إن الحكومة نبدأ بعمل معين مقصود وموجه، مما يشجع إقبال المواطنين على الاستنارة به والتوسع في دعمه. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تضمنت عمليات التجديد الحضري ترميم بعض الأبنية أو رفدها بخدمات مميزة من قبل الحكومة، مما حفز المواطنين في تلك المناطق على إجراء التحديث والتطوير والتكامل مع تلك التغيرات مما سرع في عمليات التجديد الحضري [٤٨].

([٤٥]) انظر : يحي عيسى الفرحان، الاستشعار عن بعد وتطبيقاته، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، ١٩٨٧م.

([٤٦]) رامي ابراهيم الربضي، أثر الحفاظ المعماري على النسيج الحضري للمدينة التاريخية – حالة دراسية وسط مأدبا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠١م، ص ١٨؛ حاتم عبد المنعم الطويل، اعادة تأهيل المراكز التقليدية للمدينة العربية – التجربة اللبنانية، مجلة منظمة المدن العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٣٨.

([٤٧]) مالك إبراهيم صالح ومحمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٦٨٥؛ ايهاب عمارين، المحافظة على النسيج التاريخي في الحي المسيحي، مدينة الكرك القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣ م، ص ٦٥ –٧٢.

([٤٨]) انظر:

p. 145;،1982، Doxiadis, p. 226; Duncan Sim, Change in the City Centre: Aldershot: Gower James Wilson, ed.. Urban Renewal. The Record and the Controversy,

الاستنتاجات والتوصيات:

تتوسع مدينة السلط الكبرى مكانياً ووظيفياً ويزداد سكانها على نحو مضطرد، وهذا يشكل عامل ضغط على بؤرتها المركزية التاريخية (المدينة القديمة). كذلك تنسحب المدينة باتجاه مدينة عمان؛ حيث تنمو الكثير من الأنشطة الاقتصادية على هذا المحور (شرق المدينة) وكذلك شمالها وغربها وجنوبها، وتحدث تغييرا في هويتها العمرانية، إضافة إلى الضغوط على المركز التقليدي نتيجة قلة الخدمات المتخصصة في الأحياء الجديدة، مما يشكل ضغطاً على استعمالات الأرض التقليدية في المدينة القديمة، وخصوصاً الوظيفة السكنية وإحلال وظائف أخرى مكانها، غير أن المدينة القديمة ما زالت تحتفظ بنسبة لا باس بها من سكانها الأصليين الراغبين في تطوير مناطقهم والمكوث فيها.

توصي الدراسة بالإسراع في تنفيذ المشاريع التي تؤدي إلى المحافظة على المدينة القديمة، التي سبق الإشارة إليها في فقرة الحلول والمعالجات المقترحة، وتشكيل لجنة إحياء التراث بالمدينة للمحافظة على الهوية العمرانية للمدينة، وتوجيه طلبة الدراسات العليا والباحثين ومراكز المخطوطات لتتبع تراث المدينة وتناول موضوعات أخرى.

London 1970, p. 486; , William H. Claire, Handbook on Urban Planning. New York: Van Nostrand Reinhold, 1973, p.356

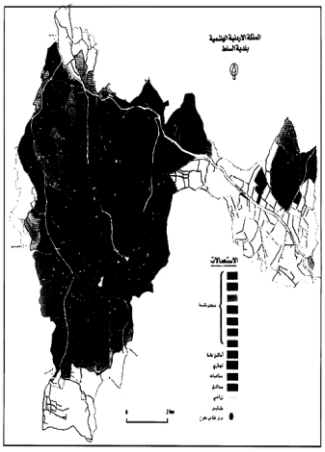

الشكل (١): خريطة استعمالات الأرض لمدينة السلط، حيث تظهر الأماكن العامة والمباني التجارية والصناعية المحلية والحدائق وأماكن وجود المباني التراثية.

المصدر :بلدية السلط، قسم أنظمة المعلومات الجغرافية، السلط، ٢٠١٠م.

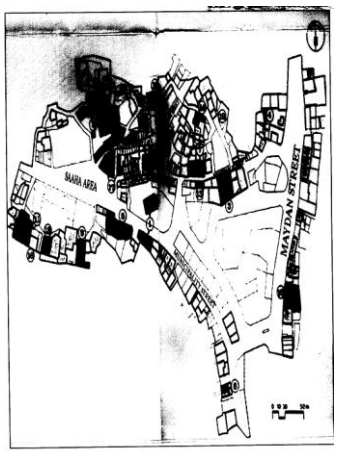

الشكل (٢): توزيع المباني التسعة عشر التراثية في مدينة السلط القديمة، ويلاحظ تركزها بمواقع محددة في وسط مدينة السلط القديمة، وارتباطها بعلاقة التجاور مع السوق.

المصدر : بلدية السلط، قسم أنظمة المعلومات الجغرافية، السلط، ٢٠١٠م

الشكل (٣): زقاق في مدينة السلط القديمة، وهي تعكس صفة التجانس ولون الحجر وكيفية القيام بعملية تبليط الأزقة وتناسقها بشكل جذاب (صورة أرشيفية).

المصدر: بلدية السلط، مشروع تطوير وسط السلط ومناطقها، السلط.

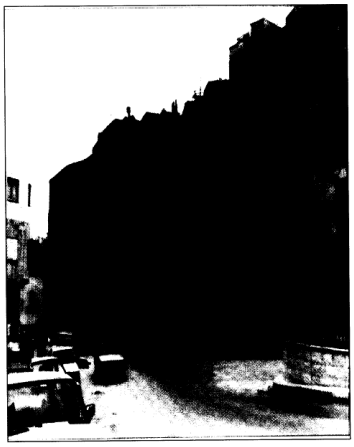

الشكل (٤): مواقع أبنية تراثية مميزة (وسط مدينة السلط القديمة)، وهي متجاورة مع منطقة السوق، وكذلك تركيب الأبنية ومداخلها، وهي أبراز لدور البنائين ومهارتهم (صورة أرشيفية).

المصدر : بلدية السلط، مشروع تطوير وسط السلط ومناطقها، السلط.

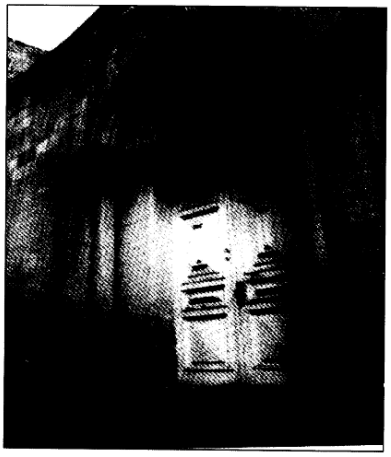

الشكل (٥): منزل أبو جابر أحد الأبنية التراثية في السلط القديمة، ويبدو التركيز في فن صناعة الأبواب والمداخل الرئيسة واضحا للمنازل في تلك الفترة (صورة أرشيفية).

المصدر : بلدية السلط، مشروع تطوير وسط السلط ومناطقها، السلط.

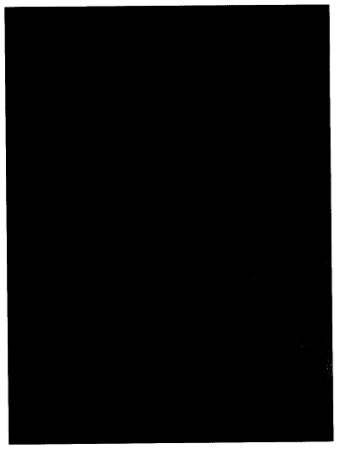

الشكل(٦): نقوش وأقواس عربية وإسلامية على مداخل المباني التراثية في مدينة السلط القديمة، وهي ذات صفة جمالية، وتبرز دور النقاشين الذين تمت الإشارة إليهم من مدن فلسطينية وشامية (صورة أرشيفية).

المصدر : بلدية السلط، مشروع تطوير وسط السلط ومناطقها، السلط.

The Heritage Buildings and Architectural Identity of the City of al-Salt, Jordan

Mahmoud A. M. Al-Habees*

ABSTRACT

The city of al-Salt has an architectural character that is unique in Jordan. The topography of the city had a major impact on its urban fabric and its commercial and residential functions. In spite of the presence of heritage buildings distinguished by their style of construction, building materials, methods of construction, and the beauty of their internal and external design, the city suffers from the pressures of expansion and functional changes.

This research stresses the need to conserve the heritage buildings and urban identity of the Old City of al-Salt as a unique cultural inheritance, and to make that heritage an integral part of the economic, social, and architectural framework for the greater Salt area. The study makes recommendations for reducing pressures on the central area of the city and to direct expansion in a way that conserves the structure of the city as an administrative and economic centre for the Al-Balqa Govemorate. The study concludes with the necessity of formulating executive policies that will enable the municipality to prepare means of encouraging investments in the development of the city, while keeping its identity of preserving its architectural heritage and the special features of the city.

The study also stresses the need for a complete survey of the city and a new record of the heritage buildings and to adopt policies for urban renewal and tools that will complete the preparation of basic modifications for the city as a whole. The study also calls for the renewal of a specialized department for this purpose within the municipality or architectural planning circles.

KEYWORDS: al-Salt, heritage buildings, urban planning

* Regional Planning Dept., Faculty of Planning, al-Balqa Applied University, al-Salt, Jordan. Received on 6/10/2010 and accepted for publication on 9/1/2011.